مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR FOR STUDIES AND SUTAINABLE DEVELOPMENT

تحقيق لـ"الغارديان" يكشف: رشاوى مقابل إعادة إعمار العراق

للكاتبة سيمونا فولتين _ من بغداد

المصدر: صحيفة الغارديان البريطانية 22/يناير/2024

قسم الابحاث والترجمة

عن المركز :

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌ، مقرّه الرئيس في بغد اد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام –فضلاً عن قضايا أخرى- ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز،إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها.

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR FOR STUDIES AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات و التنمية المستدامة

www.ALMANBAR.ORG

INFO@ALMANBAR.ORG

رشاوى مقابل إعادة إعمار العراق

تحقيق لـ"الغارديان" يكشف كيف أهدر موظفون أمميون مشروع مساعدات العراق بقيمة 1.5 مليار جنيه إسترليني

للكاتبة سيمونا فولتين

كشف تحقيق أجرته صحيفة The Guardian البريطانية أن موظفين عاملين بالأمم المتحدة في العراق طالبوا برشاوى مقابل مساعدة رجال أعمال معينين في الفوز بعطاءات وعقود في مشروعات إعادة الإعمار بعد الحرب في البلاد.

الصحيفة أوضحت في تقرير لها،يوم الإثنين، أن الأمر لم يقتصر على هذه "العمولات"، وكشف التحقيق عن عدد من ادعاءات الفساد وسوء الإدارة في مشروع "مرفق التمويل لتحقيق الاستقرار" (FFS) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي أُعلن عن إنشائه في عام 2015 بتمويلٍ بلغت قيمته 1.5 مليار دولار، وقدمته 30 جهة دولية مانحة، منها بريطانيا.

على الرغم من أن المجتمع الدولي يقول إنه ضخ مليارات الدولارات في العراق منذ الاحتلال الأمريكي في عام 2003، وبعد مرور عشرين عاماً، لا تزال البلاد تعاني من سوء الخدمات والبنية التحتية، على الرغم من كونها رابع أكبر منتج للنفط في العالم، وحققت عائدات نفطية قياسية بلغت 115 مليار دولار في العام الماضي. وقد وُصِف الفساد والعمولات على أنها "شريان حياة السياسة في العراق".

بسبب ذلك، تقول الأمم المتحدة في العراق إنها تنفذ مشروعاتها هناك بطريقة مباشرة، وتزعم أنها أكثر نزاهة من المؤسسات المحلية. وقال مصدر في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للصحيفة إن لديه "آليات داخلية تمنع الفساد وسوء الإدارة وتكشفهما، وإنه يعتمد على إجراءات محاسبة قوية وضوابط داخلية صارمة".

إلا أن مقابلات أجرتها صحيفة "الجارديان" مع أكثر من 20 من موظفي الأمم المتحدة الحاليين والسابقين، والمقاولين، والمسؤولين العراقيين والغربيين، تشير إلى أن الأمم المتحدة أسهمت في تقوية ثقافة الرشوة التي تغلغلت في المجتمع العراقي منذ الإطاحة بصدام حسين في عام 2003.

إذ قال 3 موظفين و4 مقاولين ممن تحدثت إليهم الصحيفة إن موظفي برنامج الأمم المتحدة في العراق طالبوا برشى تصل إلى 15% من قيمة عقود المشروعات التابعة للبرنامج في العراق. وفي المقابل، يساعد موظف الأمم المتحدة المقاولَ على تجاوز العقبات في منظومة العطاءات المعقدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لضمان اجتياز عملية التدقيق.

كما قال أحد المقاولين الذين أخبروا صحيفة "الجارديان" بأن موظفي برنامج الأمم المتحدة في العراق اتصلوا بهم مطالبين برشاوى حيث، إنه "لا يمكن لأحد أن يحصل على عقد إلا إذا دفع. فلا شيء في هذا البلد يمكن

للمرء الحصول عليه من غير أن يدفع، سواء في مشروعات الحكومة، أم في مشروعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي".

فيما قال أحد موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن الصفقات تُعقد شخصياً ولا تسجل في وثائق لتجنب اكتشافها، ويتولى عراقيون ذوو نفوذ ضمان الاتفاقات في بعض الأحيان، و"يأخذ الطرف الثالث أيضاً حصة من الرشوة"، ويحرص المقاولون على "اختيار الوسطاء من ذوي العلاقات والسلطة".

كشفت تحقيقات "الجارديان" كذلك أن المسؤولين الحكوميين الذين عهد إليهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالإشراف على مشروعات البناء يحصلون على حصة من الرشاوى أيضاً.

حيث قال مقاولون وموظفون ببرنامج الأمم المتحدة في العراق ممن أشرفوا على المشروعات إن هؤلاء المسؤولين استخدموا سلطتهم "للأبتزاز" وأجبار الشركات لدفع العمولات "برشاوى" من الشركات مقابل الاتفاق الكامل معهم على المشاريع. وقال اثنان من المقاولين لصحيفة الغارديان إنهما اضطرا إلى دفع عمولات كهذه.

في المقابل، أكد أحد المسؤلين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيان لصحيفة الجارديان إنه يتعامل بجديةٍ مع مزاعم الفساد والاتهامات بغياب النزاهة، ولا يتسامح أبداً مع الاحتيال والفساد.

من جانبها قالت الوكالة التابعة للأمم المتحدة: "تسري هذه السياسة على موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرهم من الموظفين العاملين بهذه المشروعات والبائعين والشركاء المنفذين والأطراف المسؤولة في المشروعات التي يشارك فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي".

أضافت الوكالة التابعة للأمم المتحدة: "يستقصي البرنامج أي ادعاء بالرشوة أو الفساد أو الاحتيال، وإذا اقتضت الضرورة يتولى التحقيق في الادعاءات مكتب التدقيق والتحقيق المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي".

من جهة أخرى، كشف التحقيق أن برنامج الأمم المتحدة في العراق أهدر حصة من الأموال المخصصة له في الإنفاق على عمالة زائدة على الحاجة ومصاريف عامة ضخمة لتسيير الأعمال، ومع ذلك فان المعلومات تشير الى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنه حصَّل تكاليف غير مباشرة بمقتضى لوائحه وقواعده المالية ومتطلبات مجلسه التنفيذي.

كما يزعم القائمين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بياناته أنه نجح في تحسين معيشة 8.9 مليون عراقي، أي خُمس سكان البلاد. إلا أن زيارة صحيفة "الغارديان" لمواقع المشروعات تشير إلى أن البرنامج ربما بالغ في بعض هذه البيانات.

وفي إحدى قرى شمال العراق، حيث وضع أعلان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خارج المركز الصحي المحلي عن الاشادة بالوكالة في إعادة تأهيله. لكن المنشأة، التي تعرضت لأضرار طفيفة جداً، عندما طردت القوات العراقية مسلحي داعش في عام 2017، تم ترميمها من قبل منظمتين أخريين.

وبحلول الوقت الذي حضر فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كانت العيادة قد عادت للعمل مرة أخرى لمدة عامين. وفيما يبدو أنه هناك انحراف عن الهدف الأصلي المتمثل في إعادة بناء المرافق المتضررة، حيث عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببناء ملحق جديد لمختبر ومنشأة للأشعة السينية. لكن المباني بقيت فارغة في

أكتوبر/تشرين الأول، حيث اشتكى السكان المحليون من فشل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمدة عامين في الوفاء بوعوده بتجهيز الإدارات الجديدة.

في المقابل، ذكر تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2022 أن المنشأة قد اكتملت، وهي تخدم، إلى جانب عيادات أخرى في المحافظة، الى آلالاف من العراقيين. ولكن يبدو أن هذا الرقم يعتمد على بيانات التعداد التي قدمتها الحكومة وليس على الاستخدام الفعلي.

من جانبه أوضح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنه التزم بمتطلبات إعداد التقارير الفنية والمالية المحددة في الاتفاقيات مع كل جهة مانحة.

وقد وافق المانحون على تمديد البرنامج لمدة عامين آخرين ويريدون إعادة توجيه بعض الأموال المتبقية نحو التنمية الاجتماعية والمؤسسية. لكن من أجريت معهم المقابلات وصفوا التدريب وورش العمل التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار هذه المبادرات بأنها "تافهة" و"تفتقر إلى التماسك الاستراتيجي."

وحسب المصدر لصحيفة الغارديان إن الجلسات حضرها مسؤولون حكوميون وأفراد من المجتمع في الغالب من أجل الاستمتاع برحلة مجانية وصرف البدلات. وقال أحد الموظفين السابقين: "يراد من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقط حرق الأموال والإظهار للمانحين أنهم يقومون بورش العمل."

ووصف موظف سابق مبادرة سبل العيش التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعليم النساء النازحات الخياطة بأنها "غير واقعية" لأن العراقيين يميلون إلى شراء الملابس المستوردة الرخيصة من الأسواق المحلية. لقد كانوا يحاولون إنشاء اقتصاد غير موجود. وأضاف: "كان الأمر أشبه بالعودة إلى العصور الوسطى."

بينما يؤكد المسؤلين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن مبادرات مثل التدريب على المهارات تم تطويرها بناءً على احتياجات المجتمع وبالتشاور الكامل مع السلطات المحلية أو قادة المجتمع.

واعترف المانحون بصعوبة تتبع كيفية إنفاق تمويلهم والاعتماد على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإجراء المراقبة والتقييم من خلال وحدة داخلية وصفتها الوكالة بأنها "مستقلة تمامًا"، على الرغم من أنها تتبع إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقال خمسة ممن أجريت معهم مقابلات مطلعون على تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنها لا تعكس الواقع على الأرض.

وقال أحد المستشارين الذي أجرى مراجعة خارجية لمشروع آخر لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "الكثير من هذه الوثائق هي في الغالب لأغراض العلاقات العامة". "عندما تذهب فعليًا إلى هذه المحافظات وتجلس مع المستفيدين من هذه الأموال وتنظر فعليًا إلى المشاريع، فإن ذلك بعيد كل البعد عما تراه من خلال قراءة هذه التقارير."

يبدو أن موظفي السفارة، المعزولين خلف جدران خرسانية ولا يُسمح لهم إلا بزيارات ميدانية محدودة بسبب البروتوكول الأمني الصارم، يفتقرون إلى الوسائل اللازمة للطعن في المعلومات. وقال مسؤول غربي: "يبقى الجميع لمدة عامين فقط، وعندما يكتشفون الأمر، يغادرون". "هكذا تستمر هذه البرامج عاما بعد عام".

وردًا على طلب الغارديان للتعليق، قال مستشار رئيس الوزراء العراقي، فرهاد علاء الدين، إنه إذا ثبتت صحة مزاعم الفساد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتورط الوكالات الحكومية، فسيتم اتخاذ إجراءات قانونية. .

وقال فرهاد علاء الدين: "سنتواصل مع الجهات العليا في الأمم المتحدة لمناقشة تفاصيل هذه الادعاءات والتحقيق فيها وإحالة المتورطين في الفساد إلى الجهات المختصة". وسنقوم أيضًا بمراجعة جميع البرامج والمشاريع لمعرفة الحقيقة.

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR FOR STUDIES AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT